



### كلمة السري في التنمية المنشودة

# صناعة الغزل والنسيج.. «حل» يبحث عن «مشكلة»!

**هلموا.. نتشارك**  
يحدث في مصنع الغزل والنسيج بصنعاء.. على أن تكمل ما بدأناه ونستكمل قراءة مضمونه.. واستقراراً قضاياه تبعاً.. في جهد إعلامي متواضع.. يتواصل مع المهتم بصانع القرار والمخطط ومع القارئ العربي.. تقياً من خلاله إشراك الجهود والاستدعاء، اهتمامات المصنعين وأصحاب القرار ودوائر البحث العلمي والأكاديمي.. للتفاعل معنا في واحدة من القضايا الحيوية الهامة.. وتركيز الجهد والاجتهاد في تبنى قضية وطنية.. ورغم نقاشاتنا الحولية، رغم أميتها مستبعدة.. عن مجمل نقاشاتنا الهائلة التي توهرها وخطورة مضمونها، ورغم إيماننا بعركتنا مع المستقبل.. لساعتنا في مشروعنا صلحنا وتجدد الدعوة إلى الجميع للمشاركة في إثراء الملف.. كل بحسب تخصصه وخبرته.. العلمية والعملية.. علنا نؤسس صيغة مختلفة للشراكة بين المصانع والمجتمع.

■ كان تحقيق العدد الماضي من «الميثاق» حول مصنع الغزل والنسيج بصنعاء مقدمة أولى نفتح بها ملف صناعة الغزل والنسيج في اليمن. على أن نتناقل أو نتبنى القضية من منظور رسالي يخدم ولا يهدم.. ينتقد كما يشهد.. يقرأ الواقع بتعقيداته وسلبياته، ويستشرف المستقبل بمتاحاته وإيجابياته.. ونعتقد أننا بذلك نكون شراكة فعلية مع صانع القرار والمخطط والمدير والمشرع.. ومع أنفسنا ووطننا والمستقبل.. هذا التحقيق يضع قدماً أولى ومحاولة معتبرة في سبيل إنجاز تصور عام وصورة خاصة لقضية حاسمة نحتاج إليها الآن أكثر من ذي قبل.. كما نحتاج إلى شراكة جماعية ومشاركة الجميع في إثرائها وخدمتها لصلحتنا جميعاً.

#### أكثر من مجرد

#### «ذهب أيضاً»

تعتبر صناعة الغزل والنسيج من الصناعات الأساسية الرائدة في اليمن، يتجاوز دورها مجرد إنتاج الأقمشة.. فهي تساهم بقدر متواضع من الناتج القومي، إلا أنها قابلة للزيادة وقادرة على صناعة النسيجية البسيطة تلك (٤٪) بصورة لا يمكن تصديقها.. فكل شيء في اليمن مهيباً تماماً لإحداث طفرة صناعية واقتصادية واجتماعية كبرى في قطاع- أو مجال الصناعات النسيجية.. بدءاً من زراعة القطن والتوسع اللاحق فيها.. واستصلاح مساحات واسعة لزراعته في سهل تهامة ومحافظات ومناطق جبلية وساحلية أخرى تبت بالتجربة العملية نجاحاً الزراعة القطنية المبرزة فيها.. ومروراً بالحلج والتحقية والغزل والنسيج وربما يليه الخياطة والإفء باحتياجات السوق المحلية من الألبسة والكساء، والاتجاه إلى التصدير.. عوضاً عن الكمية المتواضعة حالياً من محاصيل الإطنان التي يتم تصديرها وإهدار إمكانات كبرى لاستغلالها والاستفادة منها محلياً لدعم السوق والاقتصاد الوطني بطرق أفضل.. وبالتالي يمكن الاتجاه إلى استثمارها ووطنياً عبر التوسع في الصناعات النسيجية والزراعة القطنية.. وهذا بدوره يخلق حراكاً اجتماعياً كبيراً ويوفر فرص عملية دائمة ومتزايدة لأعداد كبيرة من العمال والمواطنين.

■ ١٠٪ فقط من المساحة القابلة لزراعته هي المزروعة حالياً بالقطن



تحقيق/ أمين الوائلي

■ نصدراً القطن كمادة خام ثم نستورده كملابس بأسعار باهظة وبالعملة الصعبة

من العملات الصعبة التي تستنزفها السلع الواردة من بلدان أخرى ليست منتجة للقطن ولا هي أفضل منا في زراعته.. ولكنها تستورد سلعتنا «خام» وتغزّلها وتنسجها وتخيطنها ثم تصدّرها إلينا بأسعار مهولة نسبة الريح فيها أكثر من ٦٠-٧٠٪! إن لم تكن أكبر.. وسوف نوجد حراكاً كبيراً في المجتمع: الآلاف بل مئات الآلاف من فرص العمل سوف تفسرها هذه الصناعة المتكاملة والمتدرجة، ناهيك عن أن الملابس- الصناعة محلياً- سوف تكون بكلفة أقل بكثير مما تستورد بها الآن.. وثالثاً سوف تصدر الفاضل من القطن والنسيجية والملابس إلى أسواق عالمية شتى وبأسعار لاتصدق لأننا مهما ضاعفتا السعر مرات ومرات سيظل معقولاً ومقبولاً في أسواق العالم.. لأنهم هناك يتوافرون على دخول عملة نسيجية، وبالتالي أسعارنا لن تقارن بأسعار أخرى من موارد أخرى.

#### هذا.. لا يتقصدنا..

هل يتخيلون معي، الآن، كم نحن في أمس الحاجة إلى إعادة غربة وصياغة المعادلة برمتها، بحيث نضام التنمية الحقيقية.. ونتمتع بمنتجات واحدة من أهم الموارد والمواد اللازمة لتغذية الناتج والدخل القومي وتوفر حلول عملية وعلمية ناجحة لمشاكل البطالة والتنمية الزراعية والصناعية والتجارية!

ما من شك فإننا لا نتقصدنا الإمكانيات المبدية المغربية، ولا المواد الخام المطلوبة واللزامة، ولا الطبيعة الجغرافية المثلى لإنتاج ومكافحة المواد الخام.. ولا السوق المحلية، أو الأسواق القادرة على استيعاب صادراتنا في هذا الباب.. لا يتقصدنا شيء من ذلك لإحداث طفرة غير عادية لن يصدقها من لا يتعمق قليلاً أو يتأمل في الحثيات السابغة.

#### وهذا ما يتقصدنا..

● وصداً نقولها: يتقصدنا أن نعتمد على التخصص والدراسات، وأن نكفر بالقاعدة التحتية والبنية التحتية للتنمية، أو أن نبداً بها ومنها الصعود المدرج إلى أعلى الهرم التنموي والاقتصادي.

● ويتقصدنا أن نثق بانفسنا وقدراتنا وكفاءتنا المحلية.. وأن نبذل لمشاكلنا حلولاً بل حلقة المجتمع والبيئة والواقع المحلي الواعد..

● وأخيراً، وليس أخراً.. يتقصدنا أن نكون شراكة وطنية فاعلة على مستوى التخصصات كلها، بما فيها الصحافة والإعلام، مع الإدارة الوطنية التي تنوي وتقدر على إنجاز الكثير لكنها- إما محبطة بفعل بيروقراطية جامدة ومعوقات شتى تنتصب أمامها، أو أنها لوحدها تكبح وتجتهد في واد لا أحد من أهل القرار واهل التخصصات يريد أو يحاول الانفتاح إليها أو إلى الوادي الذي تعمل فيه وتقف- لوحدها- فوق كثره.. تهتف بنا: هنا كل الحل.. ولا يجيب!

● مرة أخرى: لا نحتاج إلى سحر ولا إلى سحرة وصحرات وخوارق المعالجة لمشاكلنا وتدعيم اقتصادنا وإنجاز وعد التنمية.. ونحتاج إلى أن نوجه مشاكلنا نحو الحلول التي نمتلكها فعلياً وتتوفر لدينا بلا حصر.. قد لا نكون مسالماً إذا قلت بأن لدينا حلولاً من مشاكلنا وأزماتنا.. ونحن بالتالي.. نملك حلولاً رائدة.. ويتقصدنا المشكلة، أو أن نبحث للحلول عن مشكلة.. والمشكلة أننا نعرف المشكلة.. ونعرف الحلول.. ولا نعرف لماذا لانجمع هذه بتلك!

#### ■ يمكننا توفير الملايين من

#### الدولارات سنوياً والاكتفاء محلياً

#### من الصناعات النسيجية بل

#### والتصدير.. احسبوها هكذا..!!

● والفكرة- كما يقول حاجب- بسيطة هي أن نتوجه إلى زيادة عدد المصانع الغزلية والنسيجية والمشاكل اللازمة للخياطة، وتكون المارة الخام (القطن) محلياً ١٠٠٪ ويمكن التوسع في زراعتها بلا حدود.

#### ■ شفرة التنمية.. هنا نبسّم

بهذا فقط يمكننا إثراء سر وشفرة التنمية الحقيقية.. فنحن سوف نكون وفرنا المليات

#### ■ التوسع في زراعة القطن وحلجه.. وفي

#### عدد ونوعية مصانع الغزل والنسيج

#### ومشاغل الخياطة.. طفرة تنموية هائلة

#### ولكنها مهمة أو مؤجلة.. لماذا؟

حتى في البلدان الأوروبية وفي استراليا. وخلال المفاخرة كما فهمتها منه هي أننا بلد منتج للقطن بأنواع فريدة ومشهود لجودتها عالمياً.. ولكننا.. عملياً.. أيضاً.. لا ننتج هذه السلعة الزراعية والاقتصادية بما يمكننا أو يؤول واقعنا لإنتاج كميات كبيرة وزراعة مساحات شاسعة بالقطن.. نظل المساحة

#### ■ العودة إلى ذاكرة الزمن

#### قصة النسيج في اليمن.. رفقة أزليّة

■ الخلفية التاريخية للصناعات النسيجية والأشغال الحرفية الأولية المرتبطة بهذه المهنة وهذا النشاط الحرفي والتجاري، تميز اليمن وجنوب الجزيرة العربية كواحدة من أهم موارد الصناعات النسيجية منذ القدم.. وكانت الألبسة والنسيج المشويج في اليمن لها سمعتها وصيتها.. سواء الصوفية أو القطنية.. حتى أنه ليرد في الأثر وفي البعض من المصادر الإسلامية: «ثروني بريدة مشويجة» والسولون مزارعة مشهورة ضمن محافظة إب.. مع مجيء الاتراك «الثاني» إلى اليمن تم إحياء بعض الصناعات الحرفية التي اندثرت ومنها النسيج فكان يتم نسج معظم محتاجات الجيش من الملابس.. وفي وقت متأخر وقبل قيام ثورة السادس والعشرين من سبتمبر المباركة.. كان الحرفيون اليمنيون يصنعون السُبط القطنية والحربية ويلبغ إجمالي الإنتاج من الأقمشة القطنية حوالي ١٣٧ ألف متر بعد الحرب العالمية الثانية- بحسب الموسوعة اليمنية- وكانت المواد الخام المحلية المصدر الرئيسي لهذه المنتجات.. كانت مدينة صنعاء أهم مراكز الحرف في اليمن، وتتركز فيها صناعة المنسوجات والخياطة إضافة إلى صناعات حرفية أخرى.. ومنذ الحرب العالمية الثانية تعرضت الحرف اليمنية لموجة شديدة من الزحمة والمنافسة من جانب السلع المصنعة البأ الرخيصة الصنع والمستوردة من الدول الصناعية المتقدمة.. فاضاب بعضها التدهور أو الانقراض، فقلص عدد المصانع، وفي مدينة زيد التي كانت مركزاً مهماً للصناعات والحرف النسيجية، انخفض عدد ورش النسيج من خمسين ورشة في بداية القرن العشرين إلى ثلاث ورش في عام ١٩٦٢م.

● في بداية الخمسينيات من القرن الماضي انشئ في الحديدة مصنعان لتعليقة وكبس ونسج القطن، مجهزان بالآلات قديمة (أربعون ثوباً) ويلبغ عدد عمال المصنعين حوالي مائة عامل، معظمهم من النساء.. أضاف وتتمتله من مساحات الإنتاجية كانت ضعيفة فقد كان هذان المصنعان عاجزين عن معالجة كل الإطنان التي تنتجها اليمن.. والسبب تدرج القطن من جراء سوء التخزين، رغم الأفضلية لمصنوع القطن ووثوقته اليمنية الفريدة والمميزة حتى يومنا هذا- عالمياً..

● بعد ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م المباركة حدثت تحولات وإنجازات كلية ملحوظة ومنها الصناعة النسيجية.. في مطلع عام ١٩٦٧م انتهى الخبراء الصينيون من إنجاز أكبر مصنع البلاد وهو مصنع الغزل والنسيج بصنعاء، بموجب اتفاقية وقعت بين اليمن والصين، وكانت الطاقة الإنتاجية لهذا المصنع تقدر بحوالي ٧.٨ مليون متر من الأقمشة القطنية في السنة.. وفي عام ١٩٧٧م وقعت بين الحكومتين اتفاقية أخرى لبناء مصنع آخر بطاقة سنوية قدرها (٩،١٤) مليون متر، وبكثافة قدرها (٥٨) مليون ريال.



#### ■ أهم من النقط.. أتمن من البترول

● إن الجهود الحثيثة التي تستهدف الرقي بالتنمية وتغذية ميزان الناتج القومي والدخل القومي.. ينبغي أن لاتنصرف عن قطاع الصناعات النسيجية، وإن تصرف جزءاً مهماً وعلمياً من توجهها نحو إعادة صياغة المعادلة الاقتصادية والصناعية والزراعية بطريقة علمية تعتمد تقوية وتوسيع دائرة الاستفادة المثلى من الزراعة القطنية كمشروع وطني واقتصادي يكاد يقارب في أهميته- إن لم يتجاوز- النفط والثروات النفطية.

لا نقول هذا من باب التخمين أو المجازفة.. ولكن بين أيدينا شواهد ودراسات علمية موثوقة.. وبحسب رئيس مؤسسة الغزل والنسيج الأستاذ محمد حاجب فإن نسبة ٨/١ فحسب من المساحة الكلية والممكن الاستفادة منها في زراعة القطن في بلادنا، هي المزروعة حالياً.. ويؤكد أن البنية التحتية لاتزال بكراً في هذا المجال ولديها إمكانات عظيمة للانطلاق بالصناعات النسيجية.. وزراعة القطن- بحيث نخلق حراكاً اجتماعياً واقتصادياً وصناعياً يهّل السوق المحلية للاكتفاء والتصدير.. فقط.. إذ التفت أهل القرار وأصحاب الإدارة الحكومية إلى ما يقوله الخبراء وتؤكدته الدراسات ويتبناه رئيس المؤسسة كمشاريع احتمالية مضمونة الجدوى والفائدة.

#### ■ المفاخرة للثة.. لاتبتسموا الآن!

● علمياً.. لايخلو الأمر من مفارقة، يسردها نخصر رئيس مؤسسة الغزل والنسيج وهو أطلع على تجارب مختلفة لعدد كبير من البلدان الشقيقة والصديقة.. سواء في سوريا أو مصر أو المغرب العربي، أو في بلدان شرق آسيا أو

#### ■ الحقيقة في بيع وتوزيع الآلات

● يقول أيضاً الدكتور محمد الكليلي بسمر الكليلي: هناك من يشكك في رواية التوزيع على جمعيات خيرية.. ملاحم حسمت هذه المسألة!

- استغرب مثل هذا الكلام الذي يقال، وأنفي بشدة، ولكن هذا واضح.. كان للمصنع عدد كبير جداً من آلات النسيج بعضها كان متوقفاً منذ أكثر من عشرين عاماً وأصبح عبئاً على المصنع، وبعضها توقف في فترات سابقة.. ومن خلال اجتماع مع قيادة وإدارة المؤسسة والمصنع رجحنا أن نحدد ما هي أو حجم أو كمية الآلات التي يمكن إعادة تأهيلها واستمرار تشغيلها.. سواء بقبت للعامل في المصنع أو تم بيعها، أو تم توزيعها على الجمعيات التعاونية العاملة في صناعات الماعون والتبليان والحلاف البلدية، وتحديد الآلات التي سيكتفي إعادة تأهيلها أو صيانتها أكثر من (٤٠-٥٠)٪.

التكلفة، وعلى هذا الأساس حدد لنا عدد من الآلات وهو عدد محدود.. أشار الفنون والمختصون وإدارة المصنع أنها يصعب بل يستحيل أي إصلاح أو صيانة لها، لإفراط كلفتها. وكان لدى المؤسسة أو المصنع بقايا من الخردوات متروكة في حوش المؤسسة منذ سنوات طويلة.. إن عرضناها للبيع فليست مغرية ولا مجدية، فرجحنا أن نعرض الكميات غير المرغوبة من الآلات التي تحقق عدم جدوى إصلاحها، فتمكنا من تصريف ذلك للنسج الجديد والشراء غير المرغوب.. بطريقة البيع.. وهذا كله ربما لإسبوابي (١٠-١٢)٪ وبقية الآلات رجحنا بدلاً أن نقوم بتخريدها (بيع خردة) أن نقوم بإعادة صيانتها خاصة وأن لدينا جزءاً كبيراً من قطع الغيار المطلوبة، وبالتالي توزيعها على الجمعيات العاملة التي نرتبها سابقاً، ومنها موجودة في محافظات شبوة، حضرموت، عدن، الحديدة.. وغيرها من المحافظات.

قدما هذا المشروع للمختصين في الحكومة ووجدنا ترحيباً، بل ودعماً وتشجيعاً في هذا الاتجاه، خاصة وأنه سوف يتم استغلالها والاستفادة منها بطريقة أفضل وأسلم.. وعلى هذا

#### ■ رئيس المؤسسة العامة للغزل والنسيج يفتح لـ «الميثاق» قلبه.. بقية

والحمد لله، منها توفر المادة الخام «القطن» والعمالة الرخيصة وهذه الصناعة من الصناعات التحويلية التي تتطلب عمالة كثيرة، إلى جانب احتياجات السوق المحلية فعدد عشرين مليون مواطن يريد أن توفر لهم الكساء.. وتعتبر هذه الصناعة أحد مقومات أو استراتيجيات الأمن القومي الشامل، باعتبارها أمن كسائي.

ويمكننا أن نشكل أحد الموارد المهمة للعملة الصعبة من خلال تصدير القطن أو تصدير الألبسة والملابس.. أضاف وتتمتله من تشييل كبير للأيدي العاملة، والأيدي العاملة ذات الكفاءات العادية والمتوسطة مثلاً.. خذ عدد العاملين في جني وحلج القطن، كلها عمالة عادية في الزرع والجني والتحميل والوزن والحلج، مروراً بالتصنيع في المصنع من غزول ونسج.. عبارة عن سلسلة متكاملة.

وإدعوا إن نحلل أهمية هذه الصناعة والمفارقة مع كثير من البلدان ذات الكثافة السكانية.. ولولا أنها نشطت وطورت صناعة الغزل والنسيج لكانت واجهت انهياراً كاملاً في الجانب الاقتصادي بل إن بعض هذه البلدان سواء أكانت آسيوية أو عربية، بدأ يشكل قطاع الغزل والنسيج، تصدير وإنتاج، المورد الثاني بعد النفط مثلاً: باكستان، الهند، مصر، سوريا.

تطلع، إن شاء الله، ومن خلال توجيهات الحكومة ودعم فخامة الأخ الرئيس بان نتجاوز ما نحن فيه وأن نبتدأ المؤسسة الاقتصادية بل إن بعض هذه البلدان سواء أكانت آسيوية أو عربية، بدأ يشكل قطاع الغزل والنسيج، تصدير وإنتاج، المورد الثاني بعد النفط مثلاً: باكستان، الهند، مصر، سوريا.

تطلع، إن شاء الله، ومن خلال توجيهات الحكومة ودعم فخامة الأخ الرئيس بان نتجاوز ما نحن فيه وأن نبتدأ المؤسسة الاقتصادية بل إن بعض هذه البلدان سواء أكانت آسيوية أو عربية، بدأ يشكل قطاع الغزل والنسيج، تصدير وإنتاج، المورد الثاني بعد النفط مثلاً: باكستان، الهند، مصر، سوريا.

تطلع، إن شاء الله، ومن خلال توجيهات الحكومة ودعم فخامة الأخ الرئيس بان نتجاوز ما نحن فيه وأن نبتدأ المؤسسة الاقتصادية بل إن بعض هذه البلدان سواء أكانت آسيوية أو عربية، بدأ يشكل قطاع الغزل والنسيج، تصدير وإنتاج، المورد الثاني بعد النفط مثلاً: باكستان، الهند، مصر، سوريا.

#### ■ صناعة النسيج.. التنمية الفعلية

● سوالي المركزي الآن من: كيف تقويم الدور الحالي للصناعة النسيجية في بلادنا ومساهماتها في الاقتصاد الوطني؟ وإلى أي مدى يمكن إحداث توظيف حقيقي بالامتداد على هذه الصناعة؟

- أعتقد أن صناعة الغزل والنسيج لها دور كبير ومهم جداً.. ولكن لا يتسع الحديث في هذه الحالة للإشارة إلى هذا الجانب، ولكنني أختصر القول بأن أهمية هذه الصناعة بالذات في بلادنا تنطلق من عوامل مهمة جداً:

أولاً: مقومات هذه الصناعة متوافرة بشكل كامل في بلادنا